وذلك أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء، فلما كان هناك تشابه – على حد قول النحاة بين هذه الأسماء وبين الأفعال استحقت هذه الأسماء أن تأخذ حكم الأفعال فى سقوط التنوين وعدم الخفض[1].

والحقيقة أن الأحكام النحوية قد ثبتت عن طريق استقراء كلام العرب، وقد صرح النحاة بذلك فى تعريفهم للنحو بأنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب».

وقد يستخدم قياس التمثيل أحياناً عند النحاة فى إثبات الحكم الذى لم يرد به نقل عن العرب ويستخدم أحياناً فى تعليل الأحكام التى ثبتت من قبل عن طريق الاستقراء وذلك بإيراد النظائر المشابهة على نحو ما يفعل سيبويه كثيراً فللنحو المعيارى قيمة وينبغى ألا يرفض بصورة مطلقة لأنه ليس معيباً فى ذاته أى بوصفه ممثلاً لأشكال معينة من النحو، بل لما ارتبط به من أخطاء لو أمكن التغلب عليها لتحقق للنحو المعيارى صورة مقبولة فى إطار التفكير اللغوى الصحيح[2].

ويضيف أصحاب هذا الرأى أن النحو المعيارى ذو فائدة، فقد تتطلبه دواع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية تعليمية أو تحريرية. كأن ترى الجماعة اللغوية لداع من هذه الدواعى أو لجملة منها أنها فى حاجة إلى الاجتماع حول معيار لغوى والاهتداء بقوانينه المميزة لنماذجه الصحيحة[3]، ونمط المنظومة لايعدّ نحواً جديداً وإنما هو وسيلة تعليمية جديدة معيارية بل تعدّ المنظومة سبباً من الأسباب التى جعلت الوصفيين العرب ينقدون النحو العربى ويطلقون عليه مصطلح معيارى وهذه التجربة أى المنظومة استمدت جذورها من تجربة ابن ولاّد المصرى وابن مضاء القرطبى الذى نقد النحو العربى فى أصوله التى بنى عليها وكانت تجربته تخضع لعوامل أخرى خارج اللغة سياسية واجتماعية وغيرها.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(2) Gleason, H.A. An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 209.

(3) Ibid., p. 209.